

العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين - تقاطعات القيم والمصالح -

الدكتور: جمال منصر

قسم العلوم السياسية

جامعة 08 ماي 1945 - قالمة / الجزائر

ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي:

الاستمرارية والتغيير في شمال أفريقيا وتركيا وإيران

20-22 أبريل 2017 أنقرة - تركيا

تقديم:

أظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد، أظهرت هذه المتغيرات مجتمعة، فضاء تركيا في جغرافية تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مروراً بالبلقان والقفقاس غرباً وشمالاً وآسيا الوسطى وإيران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً، ومع هذه المتغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدا لها في الأفق إمكانية القيام بدور محور إقليمي في هذه المنطقة الممتدة في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والمفتوحة على انتماءات حضارية وقومية متعددة ومختلفة.

وهكذا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية، واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية العربية و الإسلامية، اتجهت إثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقفقاس، وأضحت لاعباً أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة. ولذلك باتت المؤسسة الحاكمة في تركيا مقتنعة بضرورة تطوير علاقاتها الخارجية بما يتجاوز التوجه التقليدي نحو الغرب وخصوصاً مع محيطها العربي والإسلامي. (1)

فقد وضع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا وكذلك جمهوريات البلقان والقفقاس، تركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية. وبدا في الأفق الحديث عن "عالم تركي" يربط أترك جمهوريات آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان بتركيا يأخذ اهتماماً كبيراً في النشاط الإقليمي التركي.

فتركيا تقع في موقع مهم بين قارتي آسيا وأوروبا وفي وسط مثلث البلقان (2) والقوقاز والشرق الأوسط بمساحة 780 ألف كم²، وعبر تركيا تمر الخطوط البرية والحديدية من أوروبا إلى آسيا إضافة إلى إيران وتوصل روسيا مع منطقة الشرق الأوسط، ومؤخراً بدأت مشاريع لنقل النفط القزويني عبر تركيا إلى أوروبا والعالم. (3)

فضلا عن ذلك فإن تركيا هي الدولة الأغنى بالمياه في الشرق الأوسط، والنهران الأكثر أهمية في سوريا والعراق ينبعان من تركيا. ويتيح اتساع جغرافية تركيا إجراء مناورات عسكرية مشتركة للقوى البرية والبحرية والجوية، وهي بلد زراعي وغني بالموارد الطبيعية مثل الحديد والفحم. والكروم والنحاس وتغطي مواردها النفطية ثلث حاجاتها من النفط. (4)

وبالإضافة إلى توجه السياسة الخارجية التركية نحو جمهوريات البلقان والقفقاس، فقد دفع مناخ مشروع التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي بتركيا إلى التوجه بقوة

نحو الشرق الأوسط عموماً والعالم العربي خصوصاً، أمنياً واقتصادياً وتجارياً ومائياً. والسؤال المطروح هنا - والذي تحاول هذه الورقة الإجابة عنه - كيف كانت طبيعة العلاقة بين العالم العربي وتركيا طوال القرن الماضي؟ وما هي خصائصها ومحدداتها في مطلع القرن الحالي؟

1. تركيا والعرب: عودة لتاريخ العلاقة.

للغرب مع الأتراك تاريخ طويل، إذ لا يمكن إنكار أن الأتراك حلقة من حلقات التاريخ الإسلامي، كما لا ينكر المعنيون بالعلاقات العربية التركية وصف الأتراك للعرب "بالأمة النبيلة"، تلك التسمية التي كانت تطلق على العرب أيام الدولة العثمانية.⁽⁵⁾

و رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً مدة تزيد عن أربعة قرون في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية - العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كان يشوبها القلق والسلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر، إلى حد جهل كل طرف بالآخر⁽⁶⁾.

فالأتراك يعتقدون أن العرب تأمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية وأدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية، في المقابل يعتقد العرب ولا سيما في المشرق العربي أن الوجود العثماني (التركي) في الوطن العربي كان استعماراً تحت شعار الدين، الأمر الذي مهد الطريق حضارياً وتقنياً للاستعمار الأوروبي. أي أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين مغلقة بالمرارة كما أنها وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة.

في البعد السياسي التاريخي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى انطلقت النخب التركية الحاكمة في سياساتها تجاه الدول العربية من أنها تقدم نموذجاً سياسياً طورته خصيصاً ليناسب التطور السياسي والعقائدي والاقتصادي في المنطقة العربية، وقد تحكّم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاستراتيجي المرتبط بالغرب، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في 28 آذار/ مارس عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950.⁽⁷⁾

وفي إطار دورها في الأحلاف العسكرية (الأطلسي 1952 - بغداد 1955 - السننو 1959) كثيراً ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، في حين لم تنظر تركيا إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1- الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2- بروز دور النفط في السبعينيات من القرن الماضي وتأثيره على السياسة الدولية، وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تشهدها تركيا.

و في نهاية الستينات تميزت السياسة التركية تجاه الدائرة العربية بعدة سمات أهمها:

1- عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

2- التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران.

3- تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب 1967 في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار 242، وإتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976.

ورغم هذا التطور في السياسة التركية تجاه العالم العربي إلا أن العلاقات التركية- العربية بشكل عام ظلت في دائرة الشك والسلبية ويعود الأمر بالدرجة الأولى إلى أن البعد الغربي ظل حاضراً بقوة في سياسات تركيا الأمنية العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الطرف العربي ينظر إلى هذه السياسة بعين الشك والحذر والقلق.

إلا أن هذه المعادلة تعرضت للاهتزاز مع تغير موقع تركيا في الإستراتيجية الغربية، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وحرب الخليج الثانية، الحدث الأساس الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي، حيث تخلت تركيا عن سياستها الإنكفائية والحذرة في الشرق الأوسط لصالح القيام بدور إقليمي أكثر فعالية.

وقد عبر الرئيس تورغوت أوزال⁽⁸⁾ عن التوجه المستقبلي لبلاده أثناء حرب الخليج الثانية بالقول: "بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه، إذا ما أخذنا في الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوة الأخرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة... نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز... سيعتمد هذا التعاون الاقتصادي على إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن إنشاء هذا الصندوق بالاعتماد على نسبة مئوية معينة من الفوائد النفطية إلى جانب مساهمات من الدول العربية الغنية"⁽⁹⁾

ويمكن القول إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

❖ أن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، مما يدفع بتركيا نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

❖ إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية.

❖ إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف بعض الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها و التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

❖ تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الداخل أهمها صعود التيار ذي الخلفية الإسلامية إلى الواجهة السياسية التركية، وهو يحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في الأعوام الأخيرة، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لا بد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. وهنا يأتي تقاطع القيم إلى جانب تقاطع المصالح.

II. تركيا والعرب في مطلع قرن جديد.

مثلت مرحلة التسعينيات من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، و في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسياً مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي، وبانت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الإستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله دوراً تابعاً و ضعيفاً⁽¹⁰⁾

وقد اتجهت تركيا في هذا الإطار إلى مسار تعاون سياسي واقتصادي، مع جيرانها، فمثلا مع إيران عقدت مجموعة من الاتفاقات في مجال الطاقة، جعلت إيران ثاني مزود لتركيا بالغاز، ومع العراق وسوريا

اعتمدت سياسة تبادل اقتصادية وتجارية واسعة، ووقعت مع كل واحد من هذين البلدين ما يفوق الأربعين اتفاقية في هذا الإطار.⁽¹¹⁾

وانطلاقاً من مسائل الأمن اتجهت تركيا بعد حرب الخليج إلى القيام بدور مؤثر في رسم تفاعلات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية الخليجية والمغربية ومصر والأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقل والرساميل والصناعات والمشاريع الاقتصادية.

ويرجع بعض المحللين عوامل هذه الحركية في السياسة الخارجية التركية، إلى مجموعة من العوامل ليست فقط دبلوماسية، إذ يشيرون إلى ثلاث عوامل كبرى ساهمت في رسم استراتيجيات أنقرة الخارجية⁽¹²⁾:

- تنامي وزيادة الصلات الدولية للدولة التركية بمختلف أشكالها⁽¹³⁾.
- الديمقراطية المتنامية للحياة السياسية الداخلية التركية.
- الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها الداخل التركي.

وقد تبلور لتركيا دور محوري في المنطقة خلال السنوات الماضية مع استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة هناك، وقد وقفت عوامل عدة وراء الصعود التركي في المنطقة يأتي على رأسها الرؤية التي تبناها قادة الحزب فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية التركية، وما يرتبط بها من دوائر حركة، بالإضافة إلى تحقيق المصالح التركية وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية في ظل نمو الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار واصلت العلاقات العربية التركية منذ مطلع العام 2009 نموها على مختلف الأصعدة وإن حصل تفاوت في العلاقة بين تركيا وكل بلد عربي على حدى. فرغم أن العلاقات التركية الخليجية تحكمها العديد من المتغيرات كالعلاقات الاقتصادية، ومواجهة الدور الإيراني، إلا أنه كان من الطبيعي أن تهتز العلاقات التركية الخليجية على أثر اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالأوضاع في مصر باستثناء العلاقات مع قطر حيث اتفقت رؤى البلدان في هذا الشأن، لكن الأمر لم يصل إلى حد الأزمة بين الطرفين، وظل التأكيد على أن العلاقات بين الخليج وتركيا هي "خيار استراتيجي".

من جهة أخرى وجدت تركيا الناهضة والتي حققت نجاحات اقتصادية كبيرة صنفت الثانية عالمياً من حيث النمو الاقتصادي الفرصة سانحة لتقوية العلاقات مع دول المغرب العربي الثرية بمواردها الطبيعية والطاقات البشرية وموقعها الاستراتيجي على البحر المتوسط وجنوب أوروبا وشمال إفريقيا. وقد فاق حجم

التعاملات الاقتصادية بين دول المنطقة ككل مع تركيا قرابة 20 مليار دولار أمريكي تركز أكثر من 10 مليار دولار منها مع ليبيا والباقي موزع على بقية الدول المغاربية.⁽¹⁴⁾

أما عن علاقات تركيا مع سوريا فقد عرفت مستويات ممتازة إلى غاية ما قبل بدء التظاهرات في سوريا سنة 2011، إذ تعاونت الدولتان منذ العام 1998 في برامج وخطط عديدة في مجالات السياسة والتجارة والأمن. وفي هذا الإطار، أنشأ البلدان في العام 2004 سوقاً اقتصادية مندمجة، ومكتباً مشتركاً للتجارة الثنائية في العام 2007، ما أدى تدريجياً إلى انتعاش اقتصادي في هذا الإقليم الفرعي. وقد ألغى البلدان متطلبات تأشيرات السفر فيما بينهما، وأجريا تدريبات عسكرية مشتركة، كما وقعا اتفاقات في مجال التعاون الفني العسكري. ومثل هذه العلاقات الممتازة لم يكن لها مثل بالنسبة إلى تركيا، نظراً إلى أن أنقرة كانت تقليدياً على علاقة وثيقة فقط مع إسرائيل في المنطقة.⁽¹⁵⁾

وقد حرصت تركيا في بداية الأزمة السورية على إصلاح يقوده الرئيس بشار الأسد نفسه، لكن تطور الأحداث وتحول الموقف التركي أدى إلى نقطة اللاعودة في العلاقات التركية - السورية، وربما السؤال الذي يطرح هنا هو أية حسابات حكمت الموقف التركي من سوريا؟

ومع غياب إجابة حاسمة عن هذا التساؤل، فمن الواضح أن تركيا راهنت على تغيير سريع للنظام في سوريا على غرار ما حصل في مصر وتونس، الأمر الذي لم يتحقق. والأكيد أن أية محاولة لترميم العلاقات السورية التركية، لا يمكن أن تركز على القواعد السابقة التي انهارت، ولا بد من أسس جديدة لأية علاقات مستقبلية أساسها المصالح التي تحكم العلاقات بين الدولتين.

مما سبق يتضح بجلاء أن استمرارية الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، ولاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

كما أن الجانب العربي عليه أن يستحضر مجموعة من المحددات التي ستساهم في تعزيز علاقته

بتركيا، ومن بينها:

❖ أنه ليس لتركيا تطلعات هيمنة في المنطقة العربية فلا مشاكل حدودية ولا تطلعات لاستعادة الأمجاد

العثمانية، لأن تركيا بسياساتها الحالية غير راغبة في أن تكون دولة مهيمنة بل دولة محورية إقليمياً.

❖ إن العرب بتعدادهم البشري الكبير وعمقهم الجغرافي، وبما يملكون من ثروات متنوعة في مقدمتها النفط من جهة، وتركيا كقوة صناعية ومصدر للمياه من جهة أخرى، يشكلون عوامل جذب متبادلة تفرض ضرورة التقارب والتكامل بعد عقود من الفلق والتوتر. هذا فضلا عن الروابط الدينية والتاريخية بين تركيا والعالم العربي، كذلك المصالح المتبادلة في تطوير العلاقات بينهم.

فالعرب يملكون النفط والثروة وتركيا تمتلك قوة بشرية مدربة وتقدمًا تكنولوجيًا، كما أنها قطعت مسافة من التصنيع ولها تجربة رائدة في الديمقراطية. وإذا دمجنا جميع هذه المزايا ووجدناها فيمكن أن نضع أسسا لتعاون اقتصادي قوي، يؤدي إلى تسريع التنمية ورفع المستوى المعيشي والرفاهية في المنطقة، ويقع دور مهم جدًا - في هذا الإطار - على الإدارات الرسمية ولممثلي القطاع الخاص والمؤسسات المهنية والإدارات المحلية⁽¹⁶⁾.

❖ ومن أهم المحددات في العلاقات التركية العربية علاقة تركيا بسوريا على وجه التحديد، ذلك أن سوريا شكلت وما تزال بوابة تركيا إلى الوطن العربي، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، حققت تركيا عبر سوريا نجاحها الأبرز في سياسات الانفتاح على الوطن العربي والعالم الإسلامي، وتحولت العلاقات التركية السورية إلى نموذج لعلاقات بين دولتين كانتا بالأمس القريب على حافة الدخول في مواجهة عسكرية بسبب مشاكل الحدود (الاسكندرون) وقضية حزب العمال الكردستاني، وأصبحت الحدود السورية-التركية تنعم بالاستقرار والأمن كنتيجة طبيعية للتطور النوعي الذي شهدته علاقة البلدين، مما ولد مناخا يسهل حل القضايا الخلافية، لاسيما مسألة المياه و منطلقا لدفع عجلة التعاون في مختلف الميادين مع سوريا وكل العالم العربي. وبالتالي ستظل العلاقات العربية التركية في جوانب كثيرة منها محكومة بتطورات ومآلات الوضع في سوريا ودور تركيا فيه.

ويخلص الباحث إلى القول بأنه بينما تستمر العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين العرب وتركيا في

النمو والتوسع، فإنها بحاجة لمزيد من العمل والتواصل عبر عدد كبير من الأدوات والميكانيزمات لعل أهمها:

- تنظيم الزيارات المتبادلة أولا على مستوى وزراء الخارجية ومن ثم على مستوى رؤساء الحكومة، ففائدة الدول، لتحل الخلافات السياسية وترسي مزيدا من قواعد التعاون السياسي والاقتصادي. وقد يكون المشروع الذي طرحه الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية "عمرو موسى" والذي سماه مشروع "الجوار العربي" منطلقا مهما للعمل في هذا الاتجاه.

- دعوة رجال الأعمال، الصناعيين والتجار لتبادل الآراء حول البحث في إمكانات التعاون الاقتصادي المشترك على صعيد الاستثمارات والتسويق وغيرها، وفتح المجالات أمام ممثلي القطاع الخاص للاستفادة من هذه الإمكانيات.
- إن العلاقات البشرية أساس كل تطور، ومن الصعوبة إقامة تعاون بين رجال أعمال لا يعرفون بعضهم بعضاً ولا يؤسسون لصداقة فيما بينهم. لذلك فإن اللقاءات الشخصية مهمة لتجاوز عراقيل كثيرة، وتقع مسؤولية كبيرة في هذا الصدد على غرف التجارة والصناعة والاتحادات المهنية.
- تقوية العلاقات الفكرية والأكاديمية بين المفكرين والأكاديميين العرب والأترك من أجل تعميق العلاقة وترسيخها، وكذلك ترشيد وتنوير العلاقة في المجالات الأخرى.
- الاهتمام بالبعد الحضاري والثقافي في العلاقات العربية التركية⁽¹⁷⁾، خصوصا وأن الطرفين ينتميان إلى فضاء حضاري فيه الكثير من القواسم المشتركة، وقد يكون الانفتاح على اللغة التركية على مستوى المؤسسات التعليمية والجامعية العربية أحد أهم مفاتيح تعزيز هذا التقارب الثقافي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون من المفيد إرساء قواعد العمل للتأسيس لإعلام عربي يخاطب الجمهور التركي، على غرار ما فعلت تركيا مع الجمهور العربي.

الهوامش:

- 1 - بلال شرارة، تركيا وإسرائيل، أسئلة وأجوبة قلقة، الطبعة الأولى، دار عالم الفكر، بيروت، 2004، ص 22.
- 2 - كلمة البلقان تعني الجبل المغطى بالغابات الكثيفة، ويشار للمنطقة باسم جنوب شرقي أوروبا.
- 3 - رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات التركية آسيا الوسطى الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 1، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2004، ص 26.
- 4 - Statistical Year Book of Turkey, 1999, state Institute of Statistics Prime Ministry, Rrepublic of Turkey, ANKARA, 2000.
- 5 - سيفي تاشان، سياسة تركيا المعاصرة تجاه الشرق الأوسط، ترجمة مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل 1985.
- 6 - هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- سلسلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 6، ص 7.
- 7 - انتهجت إسرائيل منذ تأسيسها إقامة التحالفات مع دول المنطقة غير العربية لفك عزلتها ومحاولة تطويق العالم العربي وقد نجحت في ذلك مع تركيا الكمالية، وإيران الشاه، وإثيوبيا هيلاسلاسي على قاعدة الولاء للغرب والعداء للعرب وكان هذا التحالف يتطور كلما ساءت علاقة هذه الدول مع محيطها العربي. وللاستزادة في هذه النقطة يمكن الرجوع إلى:

محمد خواجه، المثلث العربي- الإيراني- التركي واقع وآفاق، مجلة شؤون الأوسط، العدد 119، بيروت، 2005، ص 156.

8 - تورغوت أوزال رئيس الحكومة خلال الفترة 1984-1989 ومن ثم رئيس الجمهورية حتى وفاته سنة 1993 دور رئيسي في وضع هذه الإستراتيجية، إذ رأى ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين، يعد الرئيس التركي تورغوت أوزال من أبرز منظري هذا الاتجاه، راجع:

جنكيز تشاندرا، تحولات الجيوبوليتكا الإسلامية وانتقال دور الزعامة المركزية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق- بيروت، العدد 33 أيلول 1994 ص30-39

كذلك: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، لندن، رياض الريس للكتب والنشر 1997 ص22-54.

9 - مقال نشره أوزال في جريدة الشرق الأوسط اللندنية في 17/12/1991، نقلاً عن: مصطفى بن عبد الحميد ثابت، العلاقات العربية- التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41 تموز 1992، ص107-121

10 - محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي، العدد 2 ربيع، 1991، ص131-140.

11 - Kemal Kirişçi, Nathalie Tocci et Joshua Walker, « A neighborhood rediscovered : Turkey' Transatlantic value in the Middle East »

<http://www.gmfus.org/brusselsforum/2010/docs/BF2010-Paper-Kirisci-Tocci-Walker.pdf>

12 - Ali Kazancigil, *La Turquie*, Paris, éditions Le Cavalier Bleu, collection « Idées reçues », 2008, p. 117

13 - خصوصاً وأن تركيا تعتبر عضواً في حلف شمال الأطلسي، وعضواً في G20، وعضو غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2010 و 2011، وكانت في أبريل 2009 من أوائل البلدان التي يزورها الرئيس الأمريكي باراك أوباما. والذي ناقش مع القادة الأتراك مسائل مهمة منها مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي، إستراتيجية الناتو، مسار السلام في الشرق الأوسط، الملف النووي الإيراني، إمكانية الصدام الحضاري بين الإسلام والغرب و هي من المسائل التي أصبحت من صميم تحديات المستقبل التركي. وللمزيد يمكن الرجوع إلى:

Hugh Pope, « What Obama should say to Erdogan ? »

<http://www.transatlanticacademy.org/view/resources/uploaded/Hugh%20Pope%20Erdogan.pdf>

14 - زبير خلف الله، العلاقات المغاربية التركية ورهانات الحاضر، موقع ترك برس، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.turkpress.co/node/20669>

15 - بيرم باسلي، المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني:

<http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154>

16 - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 15، 2005.

17 - بعد غياب طويل ولافت رست " سفينة الثقافة " حسب قول البعض في ميناء ميدان العلاقات الدولية في تسعينيات القرن الماضي وقد ارتفعت أصوات قليلة ومهمشة تدعو إلى اهتمام أكبر بالتنوع الثقافي إلا أنها تضاعفت اليوم وأصبحت الثقافة سلعة ارتفعت قيمتها في سوق مفاهيم العلاقات الدولية بشكل كبير جدا، وللاستزادة في موضوع الثقافة في العلاقات الدولية يمكن الرجوع إلى: مورتون فالبيورن، الثقافة والعلاقات الدولية - الثقافة في العلاقات الدولية، المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد التاسع، العدد الأول، شتاء 2005، ص 5 وما بعدها.